صورة © منظمة العمل الدولية / فيليش نيكادي

خطة العمل المشتركة بين منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2023-2025

حزيران/يونيو 2023

UNHCR
The UN Refugee Agency

International Labour Organization

مقدمة

في عام 2022، ارتفع عدد الأشخاص النازحين قسريًا بسبب الاضطهاد والنزاع والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والأحداث التي تزعزع استقرار النظام العام بشكل خطير بنسبة 21 في المائة ليصل إلى ما يقدر بنحو 108.4 مليون شخص في نهاية العام. ونتيجة لذلك، يعتبر شخص واحد من بين كل 74 شخصًا في جميع أنحاء العالم نازحًا قسريًا، ونحو 90 في المائة منهم يعيشون في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ومقارنة بنهاية عام 2021 يمثل إجمالي العدد زيادة قدرها 19 مليون شخصٍ وهو أكثر من ضعف ما كان عليه قبل عقد من الزمن. في سياق حالات النزوح المتزايدة والطويلة الأمد، يعد دعم الوصول إلى سبل العيش الكريم أمرًا ضروريًا لضمان الحماية والقدرة على التكيف والاعتماد على الذات، وتحقيق الكرامة والغاية للاجئين وغيرهم من النازحين قسريًا والمجتمعات المضيفة.

تتمتع **منظمة العمل الدولية ("منظمة العمل")** و**المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ("المفوضية")** بصلاحيات وخبرات تكميلية في دعم وصول النازحين قسريًا إلى سوق العمل، وظروف العمل اللائقة، والحماية الاجتماعية الكافية كجزء من العمل الأوسع نطاقًا لحماية حقوقهم ودعم المجتمعات المضيفة لهم. وبناءً على ذلك، في تموز/يوليو 2016، وقعت منظمة العمل والمفوضية على **مذكرة تفاهم** لتعميق الشراكة وإضفاء الطابع الرسمي عليها من خلال ثماني أولويات مشتركة محددة، بما في ذلك تعزيز المعاملة الشاملة والعادلة للحصول على العمل اللائق وتوفير سبل العيش، ومكافحة الاستغلال الاقتصادي والقضاء على عمالة الأطفال.

تؤكد خطة العمل الثالثة المشتركة بين **منظمة العمل والمفوضية** للأعوام من 2023 إلى 2025 التزامنا بتفعيل مذكرة التفاهم. ويأتي هذا في مرحلة مهمة للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في الاستجابة لحالات الأزمات، والتحرك نحو حلول دائمة، كما سيساعد في إثراء المنتدى العالمي الثاني للاجئين الذي سيعقد في ديسمبر/كانون الأول 2023.

تأتي خطة العمل المشتركة كنتيجة لست مشاورات إقليمية عقدت في الفترة من مارس إلى سبتمبر 2022 في كلٍ من (1) آسيا والمحيط الهادئ، (2) أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، (3) جنوب وغرب ووسط إفريقيا، (4) شرق إفريقيا، (5) أوروبا، (6) الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد شارك فيها أكثر من 180 زميلًا في الفرق الميدانية والعالمية لكلتا الوكالتين. تتضمن خطة العمل المشتركة ثلاثة أهداف شاملة تؤطر التعاون المؤسسي:

1. تحسين إدارة الوصول إلى سوق العمل والعمل اللائق.
2. تعزيز تطبيق الحقوق المتعلقة بالعمل اللائق.
3. زيادة فرص العمل والمهارات والتعلم المستمر والدخل وسبل العيش.

ومن الآن فصاعدًا، فإنها تشمل مجالات عمل موضوعية جديدة مثل تغير المناخ ومنصات العمل الرقمية للاستجابة بشكل أفضل لتحديات التنقل المعاصرة ومستقبل العمل. كما أنها تحدد المجالات ذات الأولوية الشاملة التي تسهل عملنا المشترك مثل المشاركة الهادفة للاجئين وغيرهم من النازحين قسريًا والمجتمعات المضيفة - مع إيلاء اهتمام خاص بالنساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة - فضلًا عن منظمات أصحاب العمل والعمال.

ومع تغير سياق النزوح القسري أيضًا بسرعة كبيرة، تهدف خطة العمل المشتركة إلى أن تكون وثيقة فعالة يمكن تحديثها وتكييفها مع الاحتياجات بعد الحوارات الإستراتيجية المنتظمة. وتهدف أيضًا إلى إلهام الإستراتيجيات المحلية على المستويين الإقليمي والقطري.

مانويلا تومي

مساعد المدير العام،
الحقوق والحوار

منظمة العمل الدولية

رؤوف مازو

الأمين العام المساعد،
مساعد المفوض السامي للعمليات

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

1 – تحسين إدارة الوصول إلى سوق العمل والعمل اللائق

النتائج الرئيسية

الأطر التشريعية والسياسية والتنظيمية التي تمكن من تعزيز الوصول إلى أسواق العمل والعمل اللائق.

تعميم عملية وضع السياسات القائمة على الأدلة من خلال الرصد المشترك والإنتاج المعرفي

- التنسيق الوثيق فيما يتعلق بتصميم وتقديم الدورة السنوية بشأن الحصول على العمل اللائق للاجئين وغيرهم من النازحين قسريًا والتي يقدمها مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل. *(تقام كل عام في شهري مارس/ آذار - أبريل/ نيسان).*
- وضع خطة لمشاركة البيانات وإدارتها تهدف إلى:
  - تحديد ورصد الحق *القانوني والفعلي* في العمل (بما في ذلك قوانين العمل) للأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية.
  - تصنيف البيانات (وفقًا لنوع النزوح والوضع القانوني والعمر والنوع الاجتماعي والتنوع، وما إلى ذلك) لتحديث أنظمة مراقبة الحماية الاجتماعية العالمية التابعة لمنظمة العمل الدولية.
  - دعم تقارير المفوضية في ضوء مؤشر الميثاق العالمي المتعلق باللاجئين بشأن العمل اللائق الذي يركز على المعايير القانونية (على سبيل المثال، تقديم مدخلات على المستوى القطري بشأن التحديات التي يواجهها اللاجئون من أجل الوصول إلى سوق العمل) والإحصاءات.
  - تعزيز التحسينات في إنتاج إحصاءات سوق العمل الرسمية المتعلقة باللاجئين، مثل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، من خلال المشاركة في فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخليًا والأشخاص عديمي الجنسية، ومركز البيانات المشترك المعني بالنزوح القسري، لدعم البلدان في توسيع نطاق تغطية أنشطتها في مجال إحصاءات العمل لتشمل اللاجئين.
- وضع إرشادات حول كيفية القيام بجمع البيانات المشتركة للمشاريع/ البرامج في بيئات النازحين/ المجتمعات المحلية المضيفة.
- استكشاف إمكانيات الإنتاج المعرفي المشترك، بما في ذلك التحليلات القطرية المتعلقة بظروف وتغيرات سوق العمل (على سبيل المثال، نحو التقيد بالطابع الرسمي) والسلبيات القانونية التي تحول دون العمل اللائق وممارسته في البلدان المضيفة للنازحين قسريًا.

دعم تطبيق الميثاق العالمي بشأن اللاجئين

- بناءً على مشاركتنا في المنتدى العالمي الأول للاجئين، والتعاون في الأعمال التحضيرية للمنتدى العالمي للاجئين لعام 2023، بما في ذلك ما يتعلق بالتعهد المشترك للأمم المتحدة 2.0.
- دعم التعهدات القطرية المحددة من خلال العمل بشكل وثيق مع الحكومات، وتقديم الدعم التقني والتوصيات، وتحديد العوائق والفرص من خلال الاستعراض المنهجي (أي إمكانية تكرار استعراض برنامج آفاق (PROSPECTS) للسياسات والممارسات[1])

[1] الشراكة لتحسين الآفاق للنازحين قسريًا والمجتمعات المضيفة (آفاق)، https://www.ilo.org/global/programmes-and-projects/prospects/lang--en/index.htm

تعزيز القدرات المؤسسية للحكومات

- استنادًا إلى الحقوق المشتركة وتحليل السياسات، يتم تحديد مجموعة من البلدان ذات الأولوية حيث توجد فرص لتعزيز الحق في العمل وبرامج العمل اللائق للاجئين، وتحديد ودعم خطط العمل والدعوة المشتركة بين المفوضية ومنظمة العمل.
- استكشاف الفرص المشتركة لتقديم التوجيه العملي في تطوير/ سن السياسات التي تعزز فرص حصول اللاجئين على العمل اللائق والوصول إلى سوق العمل الرسمي، وتنقل العمالة من اللاجئين والمتأثرين بتغير المناخ، وإعادة إدماج العائدين إلى بلدهم الأصلي في سوق العمل.
- توفير الدعم التقني للحكومات حتى تكون قادرة على توفير البيانات حول الحماية الاجتماعية للنازحين، ورصد إمكانية الوصول إلى تدخلات سوق العمل وغيرها من مزايا الحماية الاجتماعية. (على سبيل المثال، في المغرب استكشاف إمكانية جمع معلومات حول تغطية اللاجئين من خلال خطط الضمان الاجتماعي).

تعزيز الأطر العالمية داخل اللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الآليات الإقليمية الأخرى

- دعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق إفريقيا (IGAD) في تفعيل إعلان كمبالا بشأن توفير فرص العمل وسبل العيش والاعتماد على الذات للاجئين والعائدين والمجتمعات المضيفة وخطة عملها، كما هو الحال في المبادرات الإقليمية الأخرى مثل مبادرات مجموعة شرق إفريقيا (EAC) لضمان إقامة الروابط بين أطر السياسات الإقليمية والوطنية (على سبيل المثال، إعلان جيبوتي بشأن تعليم اللاجئين وإعلان نيروبي بشأن الحلول الدائمة).

2 – تعزيز تطبيق الحقوق المتعلقة بالعمل اللائق.

النتائج الرئيسية

يتم تعزيز وإتاحة آليات دعم المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتحسين ظروف العمل والإدماج في أنظمة الحماية الاجتماعية.

تعزيز فرص الحصول على العمل اللائق والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل

- التأكد من شمول النازحين والمجتمعات المضيفة في إستراتيجيات الحكومة الوطنية للقضاء على التمييز، مع مراعاة العمر والنوع الاجتماعي والتنوع.
- تعزيز حرية تكوين الجمعيات والمفاوضات الجماعية، بما في ذلك الحق في تكوين نقابات للاجئين في بلدان مختارة، على سبيل المثال، من خلال الحملات أو البيانات المشتركة.
- التعاون في تطبيق المبادئ التوجيهية للمفوضية بشأن المعايير القانونية الدولية بشأن العمل اللائق فيما يتعلق باللاجئين مع إمكانية وضع مقترحات للمشاريع التجريبية على المستوى القطري
- تعزيز نشر المعلومات حول الوصول إلى سوق العمل وتوفير العمل اللائق للنازحين في مراكز الدعم القائمة للاجئين والنازحين داخليًا والعمال المهاجرين (على سبيل المثال، مثلما يحدث في ميانمار).
- تحسين ظروف عمل النازحين قسريًا والمجتمعات المضيفة لهم عند استخدام منصات العمل الرقمية، والتخفيف من المخاطر الرقمية المرتبطة بها، مع العمل على وضع إستراتيجيات توظيف وطنية ومحلية مواتية وشاملة، في إطار صندوق الفرص آفاق لتعزيز وإدماج وحماية اللاجئين في اقتصاد الأعمال الحرة. رفع مستوى الوعي بين الشباب اللاجئين والنازحين قسريًا بحقهم /حقوقهم في العمل (باستخدام مجموعة المواد التدريبية لمنظمة العمل بشأن حق/ حقوق العمل للشباب - *ستصدر قريبًا*) واستكشاف الفرص المشتركة لتطوير مهاراتهم الشخصية ومهارات الاستعداد للعمل (مثل برنامج آفاق للتدريب الإقليمي للقيادات الشبابية من اللاجئين)

تطبيق إستراتيجيات الحماية الاجتماعية الشاملة

- استنادًا إلى الدليل العالمي لمنظمة العمل بشأن توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل العمال المهاجرين واللاجئين وأسرهم، ونموذج التدخل لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل اللاجئين وطالبي اللجوء، وخبرة المفوضية في مجال الحماية الاجتماعية الفعلية، يتم إعداد وتنفيذ توجيهات مشتركة بين المفوضية ومنظمة العمل في بلدان مختارة لتعزيز وتطوير نظم الحماية الاجتماعية التي تشمل اللاجئين (في انتظار الموارد المتاحة من مشروعات التعاون الإنمائي وطلبات البلدان للحصول على المساعدة التقنية).
- تحديد البلدان ذات الأولوية للدعم المشترك والدعوة بشأن إدراج اللاجئين في برامج الحماية الصحية الشاملة (مثل دولة باكستان) وإقامة روابط مع أنشطة سوق العمل لدعم مساهمة اللاجئين في هذه البرامج بشكل تدريجي.

منع الاتجار بالأطفال والعمل القسري والتصدي له

- اعتماد وتطبيق البرامج الحالية لمنع خطر الاتجار (كما هو الحال في الاستجابة لأزمة النزوح في أوكرانيا)، وعمالة الأطفال، والعمل القسري، يتضمن ذلك استخدام ونشر المؤشرات في المناطق والبلدان المستهدفة (على سبيل المثال، منطقة الساحل وشمال إفريقيا [تونس، المغرب، ليبيا]، وباكستان).
- تعزيز تدابير الحماية داخل المخيمات ومجموعات النازحين قسريًا، وضمان فهم ممارسي الحماية بشكل أفضل لقضايا الاتجار، والعمل القسري/ الاستغلال في العمل، وعمالة الأطفال، وإدراجها ضمن خطط وأطر الاستجابة للحماية أوسع نطاقًا.
- يجب تعزيز العمل لتحقيق الغاية من هدف التنمية المستدامة رقم 8.7 وضمان شمول السكان النازحين في الإجراءات التي تعالج ظروف العمل الاستغلالية هذه.[2]

[2] الهدف رقم 8.7 من أهداف التنمية المستدامة - اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على العمل القسري، وإنهاء الاسترقاق الحديث والاتجار بالبشر، وضمان حظر أسوأ أشكال عمالة الأطفال والقضاء عليها، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025.

تنمية قدرات الجهات الفاعلة المحلية لضمان العمل اللائق

- تنظيم دورات تدريبية قطرية للقضاة ووكالات الحماية الاجتماعية والسلطات المحلية ومفتشي العمل بشأن الحق في العمل وحماية قانون العمل للاجئين وغيرهم من النازحين قسريًا والتي يمكن تكييفها وتنفيذها على المستوى الإقليمي أو الوطني.
- تعزيز السلامة والصحة المهنية والوعي حول أهميتها من خلال التدريب داخل البلاد للسكان النازحين والسلطات المحلية والقطاع الخاص/ أصحاب العمل.

3 - زيادة فرص العمل والمهارات والتعلم المستمر والدخل وسبل العيش.

النتائج الرئيسية

يتم تطوير البرامج والمشاريع لزيادة/ خلق فرص العمل، والمهارات والتعلم المستمر، وفرص الدخل وسبل العيش.

زيادة المعرفة والدعم للأنشطة القائمة على السوق، بما في ذلك نهج أنظمة السوق الشاملة

- تنفيذ الدورة التدريبية السنوية المشتركة بين المفوضية ومنظمة العمل ومركز التدريب الدولي التابع للمنظمة بشأن أنشطة سبل العيش القائمة على السوق للاجئين والمجتمعات المضيفة *(تُعقد كل عام في آب/ أغسطس – أيلول /سبتمبر)*.
- تطوير دراسة مشتركة تقدم إرشادات إلى المسؤولين عن سبل عيش اللاجئين حول كيفية تطبيق أساليب أكثر منهجية وقائمة على السوق في أماكن النزوح القسري وإطلاقها بشكل مشترك في حدث مختلط مع شركاء برنامج آفاق والجهات الفاعلة الأخرى في النَّهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام *(دراسة قيد الاكتمال، سيتم تنظيم الإطلاق بحلول الربع الثاني من عام 2023)*
- في البلدان ذات الأولوية التي تتمتع بفرص لزيادة نطاق الوصول إلى فرص العمل الرسمية، دعم إجراء تحليل شامل للتصنيف الاجتماعي والاقتصادي/ سوق العمل وسلسلة القيمة وحزمة مطابقة المهارات بالشراكة مع الحكومة لتسهيل حصول السكان النازحين على فرص دخل مستقرة.

تعزيز المهارات والتعلم المستمر للاجئين والمجتمعات المضيفة

- تعزيز مسارات التعلم من التعليم الابتدائي إلى الثانوي والتعليم الفني والتدريب المهني، حتى مستويات التعليم العالي، بما في ذلك من خلال تقرير "15by30" (15 بحلول 2030) الذي سيتم إعداده في عام 2023.
- تعزيز قدرة المؤسسات ذات الصلة على المستويين الوطني والإقليمي على تصميم وتطبيق سياسات وبرامج شاملة لتنمية المهارات وتعزيز الترابط الاجتماعي من خلال المهارات والتعلم المستمر.
- الترويج بشكل مشترك من خلال المفوضية ومنظمة العمل ومؤسسة فين تشيرش ايد والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (2022)، حول "المهارات وتغيرات سوق العمل للاجئين والمجتمعات المضيفة: دراسات الحالة والممارسات القطرية بشأن إدماج اللاجئين في التعليم الفني والتدريب المهني والتوظيف" وتطوير إرشادات توعية متتابعة بشأن مهارات العاملين في مجال رعاية اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

التعرف على المهارات والخبرات الحالية للسكان النازحين قسريًا والاستفادة منها

- الدعوة المشتركة لإدراج اللاجئين في آليات التعرف على المهارات الحالية ولإنشاء/ توسيع آليات على المستوى القطري للاعتراف بالتعليم والمؤهلات السابقة للاجئين والتصديق عليها.
- تعزيز قدرة المؤسسات الإقليمية والوطنية ذات الصلة على تسهيل الاعتراف بالتعليم والمؤهلات السابقة، يتضمن ذلك استخدام أدوات الاعتراف بالتعليم السابق ودليل منظمة العمل لمقدمي خدمات التوظيف حول كيفية تسهيل الاعتراف بمهارات العمال المهاجرين.

توسيع نطاق برنامج الاستثمار كثيف العمالة وغيره من المبادرات لخلق فرص عمل للاجئين والمجتمعات المضيفة

- تعزيز نهج تكثيف العمالة لخلق فرص عمل فورية للنازحين قسريًا والمجتمعات المضيفة من خلال أنشطة تطوير البنية التحتية (على سبيل المثال، في إطار صندوق فرص آفاق في أوغندا)

المجالات الشاملة ذات الأولوية

التواصل وتبادل المعرفة/ الخبرات

- نشر وإدارة التدريب المشترك أو أنشطة تبادل المعرفة الأخرى حول **دليل المفوضية 101 لموظفي منظمة العمل ودليل منظمة العمل 101 للمفوضية.** تهدف هذه الوثيقة إلى تعزيز فهم الموظفين الميدانيين في كل وكالة حول الولاية المعنية والمفاهيم المؤسسية الرئيسية ذات الصلة.

- المزيد من **التواصل المنهجي بين العمليات على المستوى القطري** (على سبيل المثال، من خلال التبادلات نصف الشهرية بين الزملاء الإقليميين وزملاء المقر الرئيسي على النحو المقترح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي).

- **عرض أمثلة على التعاون** عبر المناطق والمجالات الموضوعية من خلال كتيب عن الشراكة بين منظمة العمل والمفوضية: اتخاذ إجراءات مشتركة من أجل العمل اللائق والحلول طويلة الأجل للاجئين وغيرهم من النازحين قسريًا *(اقتراح للتوصل إلى تحديث لكتيب 2019 في عام 2023)*

- مواصلة مشاركة المنشورات ذات الصلة المتعلقة **بالدروس المستفادة والممارسات الجيدة**، على سبيل المثال، التوظيف والعمل اللائق في سياقات اللاجئين والنازحين قسريًا وغيرهم، وملخص وافٍ للدروس المستفادة من منظمة العمل والممارسات الجيدة الناشئة وتوجيه السياسات *(ديسمبر/كانون الأول 2020)*، التوظيف والعمل اللائق في النَّهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام *(سبتمبر/ أيلول 2021)*، والمهارات والتغيرات في سوق العمل للاجئين والمجتمعات المضيفة *(مايو/ أيار 2022)*

- تبادل المعلومات المحدثة حول المنتجات الرئيسية التي تم تطويرها في إطار **مركز البيانات المشترك بين المفوضية والبنك الدولي بشأن النزوح القسري** وإشراك منظمة العمل حيثما كان ذلك مناسبًا حول هدف تعزيز **جمع البيانات وتبادل المعرفة**. يمكن الاطلاع على أحدث التقييمات في **مكتبة البيانات الجزئية التابعة للمفوضية**.

تعبئة الموارد/ جمع التبرعات

- زيادة فرص **جمع التبرعات المشترك** في سياقات النزوح حيث ينبغي إنشاء أو تعزيز عمل منظمة العمل الدولية بناءً على الممارسات الجيدة الحالية لجمع التبرعات وتنفيذ المشاريع المشتركة (مثل دولة بنجلاديش).

- وبأخذ وضع اللاجئين الأفغان بعين الاعتبار، فإنه ثمة مجال للعمل على جمع التبرعات المشترك، لا سيما في قضايا سبل العيش والحماية الاجتماعية.

- اغتنام فرصة **التمويل الإنمائي متعدد السنوات** لبدء الشراكة أو تعزيزها (مثل المقترح المقدم بخصوص موزمبيق).

التخطيط الإستراتيجي والتعاون

- مواصلة تطوير التعاون في المجالات الموضوعية الجديدة مثل **تغير المناخ والنزوح والتنقل**، على المستوى الثنائي وفي ظل الأطر التعاونية الأوسع نطاقًا الحالية، أي أن كلًا من منظمة العمل والمفوضية أعضاء في لجنة العمل المعنية بالنزوح، ومجموعة العمل التابعة لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة والمشاركة في بعض المشاريع بشكل مشترك بشأن تغير المناخ والهجرة (على سبيل المثال، كما هو الحال في مشروع الصندوق الائتماني متعدد الشركاء في منطقة الهيئة الحكومية للتنمية)

- اكتشاف كيفية **معالجة الفجوات الجغرافية** (على سبيل المثال، بما في ذلك منطقة وسط إفريقيا وموزمبيق).

- التعاون بشكل وثيق في أزمات النزوح الجديدة (مثل الأزمة في أوكرانيا) لتعزيز **تنفيذ نموذج النَّهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.**

- مشاركة أكثر منهجية مع الشركات ومنظمات أصحاب العمل والعمال والنقابات العمالية من بين الشركاء الآخرين.

المشاركة الهادفة للنازحين قسريًا والمجتمعات المضيفة، بما في ذلك الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة

- تعزيز قدرة موظفي منظمة العمل والمفوضية والجهات المعنية على المشاركة بفعالية مع النازحين قسريًا والمجتمعات المضيفة وتعزيز آليات وهياكل المشاركة لمشاركتهم المنهجية في عمليات صنع القرار البرنامَجي والتخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم.
    - التعاون في تطوير وتفعيل الأدوات والموارد الأخرى المتعلقة بالمشاركة الهادفة للاجئين على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، مثل تلك التي تم تطويرها في إطار صندوق فرص آفاق بشأن مشاركة الشباب الهادفة.
    - تعميم المشاورات المنتظمة في جميع مراحل دورات السياسات والبرامج من خلال تعزيز أو تكرار الآليات والهياكل الاستشارية الحالية الخاصة باللاجئين (مثل المجلس الاستشاري العالمي للشباب التابع للمفوضية، ولجنة شبكة شباب برنامج آفاق في إثيوبيا).
- تمكين اللاجئين والمجتمعات المضيفة ليكونوا قادة فعالين ومحركين للتنمية المستدامة.
    - تحديد الفرص لدعم المبادرات التي يقودها اللاجئون بالمساعدة الفنية والموارد والإرشاد والتوجيه.
    - تسهيل مشاركة اللاجئين في الحوارات الرئيسية ذات الصلة المتعلقة بالسياسات والعمليات التحضيرية (مثل المنتدى العالمي للاجئين 2023) بشأن موضوعات تشمل التعلم والتدريب والعمل اللائق والحماية.

الخطوات التالية لتسهيل التطبيق والرصد والتقييم بشكل مشترك:

- تحديد مؤشرات الرصد
- إنشاء لجنة توجيهية تمثل الموظفين الإقليميين وموظفي المقر الرئيسي
- إقامة حوارات إستراتيجية منتظمة، تبدأ باجتماع رفيع المستوى يسبق المنتدى العالمي الثاني للاجئين